أمام
مكتب جلسات الاستماع الإدارية
بولاية كاليفورنيا

في مسألة:

الوالدان نيابةً عن الطالب

ضد

منطقة ANTIOCH SCHOOL DISTRICT التعليمية

قضية مكتب جلسات الاستماع الإدارية رقم 2017080513

حُكم بالموافقة على طلب المنطقة التعليمية بتحويل التكاليف

17 مايو 2018

في 10 أغسطس 2017، قدَّمت المحامية تانيا وايتليذر، التي تنوب عن الطالب، طلبًا لعقد جلسة استماع إجراءات قانونية واجبة بشأن هذه القضية. وقدَّم الطالب شكوى مُعدَّلة أولى وثانية إلى مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) في 27 نوفمبر 2017 و 19 يناير 2018، على التوالي.

وفي 28 فبراير 2018، قدَّمت السيدة وايتليذر بيان اجتماع ما قبل جلسة الاستماع الخاص بالطالب، وقوائم الشهود والمستندات، وكانت المستندات الموجودة في القائمة مُعرَّفة بأحرُف تبدأ بـ "A" وتنتهي بـ "ZZZZZ".

وفي 5 مارس 2018، عَقَدَ مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) اجتماعًا سابقًا لجلسة الاستماع، حضرت فيه السيدة وايتليذر نيابةً عن الطالب، والمحاميان ماثيو تاميل وكاسميرا بروف نيابةً عن المنطقة التعليمية.

وفي 7 مارس 2018، أصدر مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) حُكمًا بعد اجتماع ما قبل جلسة الاستماع، أمر فيه قاضي القانون الإداري (ALJ) الطرفين باستخدام الأرقام لتعريف المستندات. وقد نصّ الحُكم تحديدًا على أنه "يجب على الطرفين استخدام الأرقام لتعريف المستندات، ولكن يجب عليهم وضع الحرف "S" أو الحرف "D" أمام المستند لتحديد ما إذا كان يخص الطالب أم المنطقة التعليمية (مثل "S-5, S-6، أو D-1, D-2"). وأكَّد حُكم اجتماع ما قبل جلسة الاستماع (PHC) على أنه لم تكن هناك أي طلبات مُعلَّقة أو قيد الدراسة قبل المحاكمة، ونصَّ بوضوح على أنّ أي طلبات تُقدَّم بعد اجتماع ما قبل جلسة الاستماع (PHC) يجب أنْ تكون مدعومة بسبب وجيه يبيّن سبب عدم تقديمها قبل اجتماع ما قبل جلسة الاستماع (PHC)، ونصَّ الحُكم كذلك على أنّ عدم الامتثال له قد يؤدي إلى استبعاد الأدلة أو فرض عقوبات أخرى.

وفي 13 مارس 2018 و 15 مارس 2018، قَدَّم الطالب قوائم مستندات مُعدَّلة، كل منها تُعرِّف المستندات الموجود فيها بأحرف تبدأ بـ "A" وتنهي بـ "PPPPPP". ولم يسعى الطالب في أي وقت إلى الحصول على إعفاء من الطلب الوارد في حُكم اجتماع ما قبل جلسة الاستماع (PHC)، الصادر في 7 مارس 2018، والذي ينص على تعريف المستندات بالأرقام، وليس الأحرف. ويُرجى العلم بأنّ استخدام أحرف متعددة لتعريف المستندات يؤدي إلى حدوث التباس وإطالة جلسة الاستماع بلا فائدة في انتظار المحامي أو الشاهد أو قاضي القانون الإداري (ALJ) لذكر عدد الأحرف الصحيح، وسماع عدد الأحرف الصحيح، ثم تحديد موقع علامة تبويب المستند الصحيحة التي تحمل عدد الأحرف هذا في مجلد المستندات. كما إنه من المحتمل أنْ يكون تعريف المستندات بالأحرف غير مفهوم في التسجيل الرسمي، وقد يكون من المستحيل كتابة أحرف هذه المستندات لإنتاج نسخة مكتوبة من جلسة الاستماع. وقد لا يمكن تمييز الأحرف المختلفة، مثل "C" "B," و "D" لا سيما عند تكرارها.

(تُركت هذه المساحة فارغة عن عمد، وباقي النص موجود في الصفحة التالية.)

وفي 16 مارس 2018، الساعة 2:16 ظهرًا، أصدر مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) حُكمًا بالامتثال للحُكم التالي لاجتماع ما قبل جلسة الاستماع. وأمر قاضي القانون الإداري (ALJ) المُوقِّع أدناه محامي الطالب بما يلي:

1. تقديم مجلدات للشهود وقاضي القانون الإداري (ALJ)، مُبوَّبة ومُرقَّمة على النحو المنصوص عليه في حُكم اجتماع ما قبل جلسة الاستماع (PHC).
2. الالتقاء بمسؤولي المنطقة التعليمية والتشاور معهم لتبادل المستندات المُعرَّفة بشكل غير صحيح بالمستندات المُرقَّمة حتى لا يحدث تأخير في بدء جلسة الاستماع؛ و
3. تقديم فهرس للمنطقة التعليمية وقاضي القانون الإداري (ALJ)، يتضمن إسنادًا ترافقيًا للمستندات المُعرَّفة بأحرف بشكل غير صحيح مع المستندات الجديدة المُعرَّفة بأرقام بشكل صحيح.

ينص حُكم الامتثال على أن عدم الامتثال قد يؤدي إلى استبعاد الأدلة أو فرض عقوبات أخرى.

وفي 16 مارس 2018، الساعة 4:55 مساءً، قدمت السيدة وايتليذر ردًا على حُكم الامتثال يقول إنّ:

1. الطرفين لم يناقشا مسألة ترقيم المستندات خلال اجتماع ما قبل جلسة الاستماع (PHC).
2. الطالب قد عَرَّفَ مجلدات المستندات [بالأحرف] ونَسَخَهَا بالفعل؛ و
3. الطرفين اتفقا بشكل معقول على استخدام مجلدات جلسة الاستماع المعجلة السابقة التي كانت بينهما (والتي لم يحدث فيها أي تقدُّم) في هذه القضية واستخدام المستندات المُعرَّفة بالأحرف وليس الأرقام.

وقالت السيدة وايتليذر أيضًا إنّ علامات تبويب المستندات التي تحمل الحرف "S" غير موجودة ولا يمكن شراؤها من أي بائع قانوني وإنها كانت تستخدم في الماضي دائمًا علامات تبويب تحمل أحرفًا. وختامًا أكّدت السيدة وايتليذر على أنّ حُكم الامتثال قد خلق عبئًا ثقيلًا وأنها لا تستطيع إعادة تسمية المستندات قبل اليوم الأول من جلسة استماع 20 مارس 2018.

وفي 19 مارس 2018، قدّمت المنطقة التعليمية ردًا على رد الطالب، قال فيه السيد تاميل إنه تم تبادل مجلدات الأدلة بين الطرفين قبل تقديم شكوى الطالب المُعدَّلة الثانية، وإنّ السيدة وايتليذر قد وافقت على تقديم مجلدات مُحدَّثة إلى جلسة الاستماع المعجلة في 1 فبراير 2018، إلا أنها لم تفعل ذلك.

بل إنّ السيدة وايتليذر قد طلبت من المنطقة التعليمية قبول ملحقات المجلدات القديمة لجلسة استماع 20 مارس 2018. وقد أُرسِلت الملحقات يومي 13 و 15 مارس 2018 عن طريق إرفاق مئات الصفحات من المستندات برسائل بريد إلكتروني موجَّهة إلى مكتب السيد تاميل. وقال السيد تاميل إنه اضطر هو أو موظفوه بعد ذلك إلى طباعة المستندات وتثقيبها بثلاثة ثقوب ووضعها في المجلدات القديمة.

وفي 16 مارس 2018، وبعد إصدار حُكم الامتثال، أرسلت السيدة وايتليذر وثيقة أخرى مُعرَّفة باسم "WWWW" إلى السيد تاميل الذي كان يرى أنه سيحتاج إلى مقابلة السيدة وايتليذر والتشاور معها قبل جلسة الاستماع لتصحيح الأدلة المفقودة، إلا أنه رأى أنّ ذلك لن يكون ضروريًا لو قدمت السيدة وايتليذر مجلدات مُصحَّحة وفقًا لحُكم الامتثال الصادر عن مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH). وقد اجتمع الطرفان وتشاورا معًا، ووافقت المنطقة التعليمية على الاجتماع يوم الإثنين، الموافق 19 مارس 2018، لقبول المجلدات المُصحَّحة أو استلام المجلدات عبر البريد في مكاتب المنطقة التعليمية.

وفي 19 مارس 2018، لم تقدم السيدة وايتليذر مجلد أدلة مُصحَّحًا، ولا علامات تبويب أدلة مرقمة، ولا إسنادًا ترافقيًا للمستندات المُعرَّفة بأحرف بشكل غير صحيح مع المستندات المُعرَّفة بأرقام بشكل صحيح.

(تُركت هذه المساحة فارغة عن عمد، وباقي النص موجود في الصفحة التالية.)

وفي 19 مارس 2018، قدمت السيدة وايتليذر في تمام الساعة 4:06 عصرًا طلبًا لإعادة النظر في حُكم الامتثال، وكررت الحجج الواردة في ردها السابق، وأضافت ما يلي:

1. لقد سمح لها مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) باستخدام الأحرف لتعريف المجلدات منذ عام 2005؛ و
2. نظرًا لأنه كان لديها مساعد واحد لا يعمل خلال عطلة نهاية الأسبوع، فإنها لم تتمكن من إعادة ترقيم العديد من مجلدات الأدلة، وإعادة ختمها، ونسخها، وإعدادها في الوقت المناسب لجلسة الاستماع.

بدأت جلسة استماع الإجراءات القانونية الواجبة كما هو مقرر لها في 20 مارس 2018، واستمع قاضي القانون الإداري (ALJ) المُوقِّع أدناه إلى طلب الطالب لإعادة النظر في حُكم الامتثال، ولم تُقدِّم السيدة وايتليذر أي حجة جديدة لدعم رفضها ترقيم المجلدات، ولم تُحضِر علامات تبويب المستندات المرقمة إلى جلسة الاستماع، ولم تُحضِر قلم إخفاء أخطاء أو قلم تحديد لترقيم علامات تبويب المستندات الموجودة بالفعل في المجلدات، ولم تُقدِّم فهرسًا يتضمن إسنادًا ترافقيًا للأحرف مع الأرقام. باختصار، رفضت الالتزام بحُكم الامتثال جملة وتفصيلًا.

للأسباب المذكورة في السجل، وبما يتوافق مع حُكم الامتثال، رُفِض طلب إعادة النظر في حُكم الامتثال الذي قدّمه الطالب. وأُمِر الطالب بالامتثال للحُكم من خلال إعادة ترقيم علامات تبويب المستندات قبل أخذ الأدلة. وقد أحضر الطالب أربعة مجلدات أدلة لقاضي القانون الإداري (ALJ) والسجل الرسمي. وقدَّم قاضي القانون الإداري (ALJ) للطالب والمنطقة التعليمية أقلام إخفاء أخطاء وأقلام تحديد لتغيير أحرف علامات تبويب المستندات إلى أرقام. ولتسريع العملية، رقَّمت المنطقة التعليمية مجموعة من مجلدات الطالب، ورقَّم قاضي القانون الإداري (ALJ) مجموعة أخرى، وأعاد الطالب ترقيم مجموعة. وطبعت المنطقة التعليمية الأرقام بالفعل ووضعتها على مجلد الأدلة الذي قدمه لها الطالب.

وأثناء ترقيم مستندات الطالب بشكل صحيح، لاحظ السيد تاميل والسيدة بروف أنّ مجموعة كبيرة من مستندات الطالب مفقودة أو غير مكتملة أو مختلفة بشكل ما في مجلد الطالب المُقدَّم كسجل رسمي عن مجلد الطالب المُقدَّم للمنطقة التعليمية. ولتصحيح التباين الموجود بين المستندات، أمر قاضي القانون الإداري (ALJ) الطرفين بأخذ مجلدات أدلة الطالب الثمانية، التي تشكل السجل الرسمي، ومجلدات قاضي

القانون الإداري (ALJ) وإصدارات الطالب والمنطقة التعليمية إلى غرفة أخرى، ومقارنة مستند تلو مستند بمجلد أدلة الطالب، والتأكد من أنّ مستندات الطالب متطابقة في جميع مجموعات المجلدات الأربع.

وقد تأجَّلت جلسة الاستماع لمدة ثلاث ساعات تقريبًا لترقيم علامات تبويب مستندات الطالب بشكل صحيح وللتوفيق بين الاختلافات الموجودة في مجلدات الأدلة المختلفة التي قدمها الطالب في جلسة الاستماع.

وبالرجوع إلى السجل في جلسة الاستماع، أرادت المنطقة التعليمية تحويل التكاليف كتعويض عن التأخير والوقت الذي أمضته المنطقة في إعداد مجلدات الأدلة من عدة مئات من الصفحات من الوثائق المرسلة عبر البريد الإلكتروني.

وقد أَمَرَ قاضي القانون الإداري (ALJ) المنطقة التعليمية بتقديم طلبها لتحويل التكاليف في غضون ثلاثة أيام عمل بعد اليوم الأخير من جلسة الاستماع ومَنَحَ الطالب ثلاثة أيام عمل بعد ذلك لتقديم ملخص الرد. وانتهت جلسة الاستماع في 5 أبريل 2018. وقَدَّمت المنطقة التعليمية ملخصها وإقراراتها في الوقت المناسب في 9 أبريل 2018، وقَدَّم الطالب ردَّه وإقراراته في 12 أبريل 2018.

(تُركت هذه المساحة فارغة عن عمد، وباقي النص موجود في الصفحة التالية.)

نتائج الوقائع

في 5 مارس 2018، حضرت السيدة وايتليذر اجتماعين سابقين لجلسة الاستماع أُمِرت فيهما بتعريف مستندات الطالب بالأرقام وليس الأحرف. وأكدت أنّ اجتماع ما قبل جلسة الاستماع (PHC) الذي عُقِد في هذا الشأن لم يستلزم مناقشة مطولة حول ترقيم المستندات، وقالت إنها كانت تستخدم الأحرف دائمًا في الماضي.

وفي 5 مارس 2018 (القضية 2)، حضرت السيدة وايتليذر اجتماعًا آخر قبل جلسة الاستماع (PHC)، ودخلت في مناقشة مطولة مع قاضي القانون الإداري (ALJ) حول ترقيم المستندات، وأُمِرت بتعريف المستندات بالأرقام وليس الأحرف في هذه القضية (اطَّلِع على حُكم اجتماع ما قبل جلسة الاستماع (PHC) الصادر في القضية رقم 2017120319 في مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH)، والمدمج بالقضية رقم 2017081066 في مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH)). وقد استلزم حُكم اجتماع ما قبل جلسة الاستماع (PHC) الصادر في القضية رقم 2 من السيدة وايتليذر أنْ تُرقِّم مستندات الطالب البالغ عددها 150 مستندًا تقريبًا، ونبَّه على أنّ "المخاوف المذكورة في هذا الحُكم تنطبق على جميع الإجراءات القانونية الواجبة، ويجب على المحامي استخدام الأرقام لتعريف المستندات في الإجراءات القانونية الواجبة اللاحقة امتثالًا لأحكام اجتماعات ما قبل جلسات الاستماع (PHC) القياسية في مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH). وقد كانت أسباب تعريف المستندات بالأرقام وليس الأحرف في القضية رقم 2 مشابهة إلى حد كبير للقضية الحالية، كما واضح في حُكم اجتماع ما قبل جلسة الاستماع (PHC) الصادر في 6 مارس 2018.

وقد تجاهلت السيدة وايتليذر كِلا الحُكمين الصادرين في اجتماعات ما قبل جلسة الاستماع (PHC) المنعقدة في 5 مارس 2018، ولم تَتَّخذ أي إجراء لتصحيح ترقيم مستندات الطالب. وفي 13 و 15 مارس 2018، استمرت في تقديم قوائم مستندات مُعدَّلة باستخدام الأحرف. وحتى بعدما أُرسِل إليها حُكم الامتثال الصادر عن قاضي القانون الإداري (ALJ) المُوقّع أدناه بتاريخ 16 مارس 2018، استمرت في تقديم مستندات مُعرَّفة بالأحرف إلى المنطقة التعليمية.

(تُركت هذه المساحة فارغة عن عمد، وباقي النص موجود في الصفحة التالية.)

وأكدت السيدة وايتليذر على عدم رغبتها في الامتثال لحُكم اجتماع ما قبل جلسة الاستماع (PHC) وحُكم الامتثال عن طريق تقديم عِدة اعتراضات على الحُكمين. وقد استغرق ملخص الرد الذي قدَّمته في 16 مارس 2018 وطلب إعادة النظر الذي قدَّمته في 19 مارس 2018 وقتًا ثمينًا، كان من الممكن قضاؤه في الحصول على علامات تبويب مستندات مُرقَّمة من متجر محلي واستبدال علامات التبويب المُعرَّفة بالأحرف الموجودة حاليًا في مجلدات الأدلة.

وفي 16 مارس 2018، أرسلت السيدة وايتليذر في تمام الساعة 5:22 مساءً بريدًا إلكترونيًا إلى السيد تاميل أشارت فيه إلى أنه لن يكون أمامها متسع من الوقت لإعادة تعريف جميع المستندات خلال عطلة نهاية الأسبوع قبل ركوبها طائرة ستُقلِع صباح يوم الإثنين. وأضافت قائلةً: "طوال السنوات التي قضيتها في جلسات الاستماع في مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH)، لم أتلق أي حُكم كالحُكم الذي صدر للتو، ولكن هناك دائمًا مرة أولى". وتشير الحقائق إلى أنه منذ عام 2012، تلقت السيدة وايتليذر 65 حُكم اجتماع سابق لجلسة استماع (PHC) يستخدم نفس تعليمات ترقيم المستندات (مثل "...S-1, S-2") الواردة في حُكم اجتماع ما قبل جلسة الاستماع (PHC) الصادر بشأن هذه القضية.

وبحلول صبيحة جلسة الاستماع التي انعقدت يوم 20 مارس 2018، لم تكن السيدة وايتليذر قد اتَّخذت أي إجراء للامتثال لأحاكم مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH). وفيما يتعلق بالسِجل، تحدَّث قاضي القانون الإداري (ALJ) عن أهمية وجود سِجل واضح وجلسة استماع منظمة، وأشار إلى صعوبة قراءة علامات تبويب مستندات الطالب لأنّ كل علامة تبويب كانت تحتوي على حرف من "A" إلى "Z" مكتوب عليها مسبقًا. وأمّا علامات التبويب التي تبدأ بـ "AA" فكانت تحتوي على أحرف إضافية مكتوبة بقلم حبر جاف بخط خفيف في الغالب. وكلما زاد عدد الأحرف المطلوبة لتعريف المستند، زادت كثافة الأحرف على علامات التبويب، مما يجعل قراءتها صعبة للغاية.

وقد قيَّم قاضي القانون الإداري (ALJ) احتمالية حدوث التباس نتيجة استخدام علامات تبويب مُعرَّفة بأحرف بالطريقة الواردة في مجلدات الطالب، والسهولة النسبية المتاحة للسيدة وايتليذر لترقيم المستندات بما يتوافق مع أحكام اجتماعات ما قبل جلسات الاستماع (PHC) الصادرة عن مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH)، لا سميا حُكم الامتثال الوارد هنا. من المحتمل أنْ يؤدي ذِكر عدة أحرف بدلًا من الأرقام لتعريف مستند ما إلى إنشاء سجل غير واضح وإطالة جلسة الاستماع لأسباب عديدة. أولًا، يجب على الطرف المعني

تعريف المستند بعدد الأحرف الصحيح ونطق التعريف بوضوح لكي يفهمه الجميع. ونظرًا لأنّ جلسة الاستماع قد سُجِّلت رقميًا، فلن يتمكن الكاتب من طلب التوضيح بين "AAAA" و "AAAAA" أو "AAAAAA". ومن الممكن أن يحدث التباس بسهولة بين سماع "CCC" أو "ZZZ"؛ أو "EEEEE" أو "DDDD" أو "GGGG"؛ أو "BBBB" و "PPPP"؛ أو أي عدد من المجموعات الأخرى. ثم طلب قاضي القانون الإداري (ALJ) من السيدة وايتليذر والمنطقة التعليمية ترقيم المستندات.

ويتضمن طلب المنطقة التعليمية المُقدَّم بتاريخ 9 أبريل 2018 لتحويل التكلفة إقرار أماندا جونسون، محامية تعمل مع السيد تاميل. فقد أمضت السيدة جونسون 5.2 ساعة في دراسة وصياغة الطلب والإقرارات المرفقة. وتبلغ قيمة فاتورتها 220.00 دولارًا.

ويُبيّن إقرار السيد تاميل الجهود التي بذلها للقاء السيدة وايتليذر والتشاور معها فيما يتعلق بالحالة الفوضوية لمستندات الطالب وترقيم هذه المستندات. وقد اقترح السيد تاميل مقابلة السيدة وايتليذر يوم الإثنين الموافق 19 مارس 2018 للحصول على مجلدات الطالب المحدثة، وأمضى 30 دقيقة في إعداد رد المنطقة التعليمية على رد الطالب على حُكم الامتثال. وأمضى كل من السيد تاميل والسيدة بروف ما يقرب من ساعتين ونصف مع السيدة وايتليذر لتصحيح مجلدات أدلة الطالب، وفقًا لحُكم قاضي القانون الإداري (ALJ) الصادر في جلسة الاستماع المنعقدة في 20 مارس 2018.

وقد استبدل موظفو سكرتارية السيد تاميل علامات التبويب المُعرَّفة بأحرف في مجلدات الطالب بعلامات تبويب مُعرَّفة بأرقام امتثالًا لحُكم الامتثال الصادر في 16 مارس 2018. وعلى الرغم من أنّ هذه المهمة استغرقت عدة ساعات، إلا أنّ السيد تاميل لا يسعى إلى الحصول على تعويض عن هذه الجهود، ولا يسعى إلى الحصول على أجر 1.2 ساعة من وقت السيدة جونسون، مشيرًا إلى افتقارها إلى المعرفة الشخصية بالملف.

وتبلغ قيمة فاتورة السيد تاميل 265.00 دولارًا وقيمة فاتورة السيدة بروف 195.00 دولارًا. ويسعى السيد تاميل إلى تحويل أتعاب ثلاث ساعات من وقته وساعتين ونصف من وقت السيدة بروف

قُضِيت في أعمال بسبب حالة مستندات الطالب وعدم الامتثال للأحكام المسبقة لمكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH).

وقد أنفقت المنطقة التعليمية في المجمل ما يزيد عن 2,426.50 دولار للاستجابة لحُكم الامتثال الصادر عن مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH)، وتصحيح مجلدات مستندات الطالب قبل جلسة الاستماع وأثناءها، وإعداد طلب تحويل التكلفة. وتسعى المنطقة التعليمية إلى تحويل تكلفة قيمتها 1,902.50 دولار من هذا المبلغ.

وتقول وثيقة المعارضة التي قدمتها السيدة وايتليذر في 12 أبريل 2018 إنّ طلب المنطقة التعليمية تافه ويهدف إلى الحصول على تعويض عن الوقت الذي أمضته المنطقة التعليمية في إعداد وثيقة المعارضة والإقرارات الداعمة. وتقول السيدة وايتليذر للمرة الأولى إنه لم يكن لديها مجلدات أدلة خلال عطلة نهاية الأسبوع لأنه قد تم شحنها يوم الجمعة، 16 مارس 2018، إلى مكتب في شمال كاليفورنيا، وتم استلامها يوم الإثنين، 19 مارس 2018. ولكنّ هذا التفسير يتناقض مع ما قالته السيدة وايتليذر في جلسة الاستماع، فقد قالت إنها استخدمت شركة طيران لا تفرض رسومًا على حقيبتين خاضعتين للتفتيش. وعلى هذا النحو، فقد أحضرت السيدة وايتليذر مجلدات الأدلة في حقائب سفر مزودة بعجلات إلى قاعة جلسة الاستماع.

لم تبذل السيدة وايتليذر أي جهد ولم تظهر أي نية للامتثال لأحكام مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH).

القانون المعمول به

في حالات معينة، يحق لقاضي القانون الإداري الذي يترأس إجراءات دعاوى تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة تحويل النفقات من طرف إلى آخر، أو إلى مكتب جلسات الاستماع الإدارية (قانون الحكومة، المادتان 11405.80 و 11455.30؛ قانون لوائح كاليفورنيا، الباب 5، المادة 3088؛ اطَّلِع على قضية *وينر ضد منطقة Manhattan Beach Unified School Dist. التعليمية* (الدائرة التاسعة 2000) 223 F.3d 1026, 1029 ["من الواضح أنّ [قانون لوائح كاليفورنيا] المادة 3088 يسمح لمسؤول جلسة الاستماع بالتحكم في إجراءات الدعاوى مثل قاضي المحاكمة"]). ويجوز لقاضي

القانون الإداري (ALJ) الذي يترأس جلسة الاستماع فقط أن يحدد النفقات موضع الخلاف (قانون لوائح كاليفورنيا، الباب 5، المادة 3088، المادة الفرعية (b)).

ويجوز لقاضي القانون الإداري (ALJ) الذي يترأس جلسة استماع، دون الحصول أولًا على موافقة من وزارة التربية والتعليم بولاية كاليفورنيا، أنْ

> "يأمر طرفًا أو محاميه أو ممثلًا آخر مفوضًا، أو كليهما، بدفع نفقات معقولة، مثل أتعاب المحاماة التي دفعها طرف آخر بسبب تصرفات أو أساليب سيئة النية أو طائشة أو تهدف إلى التسبب في تأخير غير ضروري (قانون الحكومة، المادة 11455.30، المادة الفرعية (a)؛ قانون لوائح كاليفورنيا، الباب 5، المادة 3088، المادة الفرعية (a)).

يكون الحُكم بدفع النفقات قابلًا للتنفيذ بنفس طريقة الحُكم المالي أو عن طريق طلب حُكم ازدراء محكمة. (قانون الحكومة، المادة 11455.30، المادة الفرعية (b).)

وتُعرَّف "التصرفات أو الأساليب" بأنها تشمل على سبيل المثال لا الحصر تقديم طلبات أو معارضتها أو تقديم شكوى (قانون الحكومة، المادة 11455.30، المادة الفرعية (a)؛ قانون الإجراءات المدنية، المادة 128.5، المادة الفرعية (1)(b)). ولا يدخل تقديم شكوى دون إبلاغ الطرف الآخر بها في تعريف "التصرفات أو الأساليب" (نفس المرجع). ويُعرَّف مصطلح "طائشة" بأنها بدون أساس أو لغرض وحيد هو مضايقة طرف معارض (قانون الحكومة، المادة 11455.30، المادة الفرعية (a)؛ قانون الإجراءات المدنية، المادة 128.5، المادة الفرعية 2)(b))). ولا يتطلب "سوء النية" تحديد دافع الشر، ويمكن الاستدلال عليه من خلال النص (مؤسسة *West Coast Development* *ضد ريد* (1992) المجلد 2 من السلسلة الرابعة من تقارير الاستئناف بكاليفورنيا 702 ,693.)

الاستنتاجات القانونية

لقد رفضت السيدة وايتليذر الامتثال للأحكام المباشرة الصادرة عن مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH)، وهي محامية ذات خبرة، تحضر أمام مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) بشكل منتظم، وتعلم جيدًا أنّ أحكام اجتماعات ما قبل جلسات الاستماع (PHC) الصادرة عن مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) تتطلب عادةً تعريف مستندات الطالب بالحرف "S" متبوعًا برقم.

وبدءًا من إصدار حُكم الامتثال الصادر عن مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH) وانتهاءً بجدول الإحاطة الفورية، لم تُظهِر السيدة وايتليذر أي تفهم لسبب الحُكم، ولم تقدم أي حل لمعالجة قلق قاضي القانون الإداري (ALJ) بشأن وجود سجل واضح أو جلسة استماع منظمة، ولم تُظهِر أي ندم فيما يتعلق باستخدام موارد المنطقة التعليمية والموارد القضائية قبل جلسة الاستماع وأثناءها وبعدها بسبب عدم رغبتها في الامتثال لحُكم اجتماع ما قبل جلسة الاستماع (PHC) الصادر قبل أسبوعين تقريبًا من جلسة الاستماع.

وأثناء جلسة الاستماع، أصرَّت السيدة وايتليذر على أنه لم يأمرها أي قاضي قانون إداري (ALJ) آخر على الإطلاق بتعريف مستندات الطالب باستخدام الأرقام بدلًا من الأحرف. وعندما أمرها قاضي القانون الإداري (ALJ) في القضية رقم 2، في اجتماع ما قبل جلسة الاستماع (PHC) المنعقد بتاريخ 5 مارس 2018، باستخدام الأرقام وليس الأحرف لتعريف المستندات لأسباب مشابهة إلى حد كبير، لم يكن لديها أي رد.

وقد حاولت السيدة وايتليذر في ملخصاتها وأثناء جلسة الاستماع تبرير تصرفاتها بتوضيح أنّ الأمر سيستغرق عدة أيام لإعادة تعريف المستندات. وقد أحضر قاضي القانون الإداري (ALJ) أقلام إخفاء أخطاء وأقلام تحديد إلى جلسة الاستماع واستغرق الأمر حوالي 30 دقيقة لإعادة تعريف كل مجموعة من المجلدات.

وقد قدمت السيدة وايتليذر كل الحجج الممكنة في محاولة منها لتجنب ترقيم المستندات امتثالًا لأحكام مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH). واختارت بدلًا من ذلك تخصيص وقتها ومواردها لتقديم رد ليس له أساس قانوني ولتقديم طلب إعادة نظر، مما كبَّد المنطقة نفقات إضافية. وبالنظر إلى أنّ حججها تفتقر تمامًا إلى المنطق، وأنها لم تتَّخذ أي خطوة نحو الامتثال للأحكام، فإنّ استنتاج سوء النية له ما يبرره. ولقد كان بإمكانها أنْ تمتثل بكل سهولة للحُكم، لكنها لم تبذل أي جهد لفعل ذلك.

ومن ناحية أخرى، تسعى المنطقة التعليمية إلى تحويل تكاليف وقت قُضِي في تصحيح مستندات مجلدات الطالب ووقت قُضِي في إعادة تصحيح المستندات. وقد قُبِل طلب المنطقة التعليمية، لكنه لا يُعتبر انتهاكًا لأحكام مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH).

وعليه فقد تمت الموافقة على طلب المنطقة التعليمية لتحويل تكاليف، ذات صلة مباشِرة برفض السيدة وايتليذر الامتثال لأحكام مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH)، بمبلغ إجمالي مقداره 925.00 دولارًا، لإعداد طلب السيدة جونسون بمبلغ مقداره 660.00 دولارًا (ثلاث ساعات × 220.00 دولارًا) وللوقت الذي قضاه السيد تاميل في ترقيم مستندات الطالب (ساعة واحدة × 265.00 دولارًا). وعلى الرغم من أنّ السيد تاميل قد قضى أقل من ساعة في ترقيم مستندات الطالب، إلا أنه قد أمضى وقتًا أطول بكثير في المساعدة على إعادة ترتيبها. كما أخذ السيد تاميل على عاتقه مهمة إعادة ترقيم مجموعة مجلدات الطالب الخاصة بالمنطقة التعليمية قبل جلسة الاستماع. ويميل الإنصاف إلى تعويض السيد تاميل لمدة ساعة كاملة. وبالمقارنة، ينص إقرار السيدة وايتليذر على أنّ رسوم استجابتها لحُكم بيان السبب وطلب المنطقة التعليمية لتحويل التكاليف تبلغ 1500.00 دولارًا، وهو مبلغ من المحتمل أنْ يزيد عن تكلفة الامتثال للأحكام.

وتُعتبر التكاليف المطلوبة، بسبب تصرفات السيدة وايتليذر الطائشة والسيئة النية التي انتهكت أحكام مكتب جلسات الاستماع الإدارية (OAH)، كافية لردع السيدة وايتليذر وغيرها من المحامين الذين هم في وضع مماثل عن تكرار مثل هذا التصرف.

الحُكم

1. يجب على المحامية تانيا إل وايتليذر ومكاتبها دفع مبلغ وقدره 925.00 دولارًا بشيك معتمد إلى دانيس ووليفر وكيلي كتحويل تكلفة في غضون 30 يومًا. وهذه التكلفة مفروضة على وايتليذر ومكاتبها مجتمعين ومنفردين. ولا يجوز لوايتليذر ولا لمكاتبها تحميل هذه التكاليف على الطالب أو والديه.
2. قد يؤدي عدم الامتثال لهذا الحُكم إلى إصدار حُكم مدني أو حُكم ازدراء.

حَكَمَ بذلك

كول دالتون
قاضي القانون الإداري
مكتب جلسات الاستماع الإدارية